كل ما يحتاجه الأمر هو التصميم والعزم

على اسرائيل طرد عائلات منفذي العمليات الانتحارية الى الدول التي تمول الارهاب مثل السعودية والسودان وسورية

■ بلغ عدم الاكتراث لقتل الارهابيين المنتحرين لليهود أوجه أخيرا. فلم تعد محطات البث والتلفاز تخفض نغمة البث في يوم العملية وفي زمن جنازة الضحايا. ظهر الهزل بارزا في التلفاز الرسمي على وجه التخصيص، الذي لم يجد من الصحة أن يُبلغ عن جنازة الزوجين هليفي، ضحيتي العملية في كدوميم، في نشرة أخبار «مباط» في يوم الاحد 4/2 في تلك النشرة أطال المراسل في الابلاغ عن اخراج عائلة غزلان (العربية) من بيتها بحسب أمر من المحكمة، من غير أن يأتي بأقوال الطرف المقابل.

واذا استثنينا بضع كلمات شديدة عن خطورة العملية، فان جهاز الأمن ايضا ورؤساءه يتصرفون كمن يريد أن يُخبئ ملف هذه العملية في أسفل درج وأن ينساه. العملية الأخيرة، التي قتلت اربعة يهود، تقتضي علاجا لظاهرة العمليات الانتحارية. على مدى حياته المهنية، انشأ الارهاب الفلسطيني سوابق عديدة نقلتها اليها منظمات اخرى.

من المعقول أن اسامة بن لادن وأصحابه أخذوا بهذا النهج عندما رأوا مبلغ نجاحه. طورت أذرع الأمن لدينا طرق رد ناجحة على اخفاء قنبلة في حافلة، واختطاف طائرات وعمليات مساومة. لكن لم يوجد جواب بعد عن العمليات الانتحارية. بدأت عمليات الانتحار في ساحتنا في منتصف عام 1994، كانت حماس أولى من استعملت هذه الطريقة.

كان هناك من قال إن طريقة محاربة الارهابيين هي فتح بواعثهم، لكن ردع المخرب المنتحر يبدو مهمة غير ممكنة. فهو لا يردعه الخطر، وهو على قناعة بأنه قد أعد له أجر عظيم في الآخرة. انه يحظى بالمديح وبالشهرة البالغين. وهو يعلم أن عائلته ستحظى بهيبة سخية، واذا ما هدم الجيش الاسرائيلي بيتها فستحصل على مبلغ مالي كبير لكي تبني بيتا بديلا أو تشتريه.

تحتاج محاربة الارهابي المنتحر لا الى الابداع فقط، بل الى تحطيم المواضعات ايضا.

اذا ما اقتنع المنتحر فقط بأنه على عكس السائد الى الآن، لن تحظى عائلته بأي تعويض، بل العكس، ستعاني معاناة شديدة، فسيرتدع ويتخلى عن المهمة. لهذا الاجابة هي طرد العائلة. صحيح لقد جربنا هذه الطريقة في الماضي، وتلقينا نقدا شديدا في العالم وكففنا عنها. منذ ذلك الحين تغيرت الظروف، أصبحت العمليات الانتحارية مرضا مُعديا، لم يجد لها ضحاياها في الغرب ردا.

في عدد من الدول الغربية ابتُدئ بسن قوانين تُمكّن من طرد المشتبه فيهم بالانتساب الى المنظمات الارهابية أو دعمها. الولايات المتحدة تطرد ارهابيين ومشتبها فيهم الى معسكر اعتقال غوانتنامو في كوبا.

قبل أن تُطرد عائلة المخرب المنتحر، يجب الأخذ بخطوة ردعية. سوف ينشر الجيش الاسرائيلي تحذيرا، أنه من الآن فصاعدا سيُهدم بيت عائلة المنتحر، وستُمنع من الحصول على مساعدة مالية، وستُطرد خارج الحدود. إن مجرد نشر التحذير سيُخمد حماسة منفذي العمليات ومُرسليهم. فاذا وُجدت مع ذلك عملية كهذه، فستؤخذ العائلة في سفينة سلاح البحرية لتحط في قارب مطاطي في شواطىء السعودية، أو السودان أو سورية.

هذه الدول بارزة في مساعدتها المالية والسياسية لحماس. وعندما تصرخ حاجة. يُحتاج الى شجاعة وتصميم صراخا عاليا، فسنرد عليها أنها حين تقطع المساعدة والدعم للارهاب الفلسطيني، للمضي في هذا الطريق المقترح. هل هذه فلن تكون عمليات طرد لأنه لن تكون اليها الصفات موجودة في الزعامة الحالية في اسرائيل؟.

فتى فلسطيني يقف فوق انقاض مزرعة دمرت نتيجة لقصف اسرائيلي على قطاع غزة

يوسي بن أهارون
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/4/6

على اولمرت وبيرتس أن يتصرفا بسرعة وحزم قبل زيادة الضغوط

التهديدات الايرانية وصواريخ القسام والفقر اهم لدى الاسرائيليين من تشكيل الحكومة

هناك في ايران البعيدة، يبنون قنبلة نووية، وفي غزة القريبة تُنتج «المخارط» صواريخ القسام، وفي بئر السبع فان مطابخ الفقراء تضاعف عدد المقاعد استعدادا لـ «هسيدر»، فعلى ماذا توجع اسرائيل رأسها؟ فمن هو ذلك الشخص الذي تمكن من الوساطة لعقد القمة التاريخية بين ايهود اولمرت وبين عمير بيرتس؟ من هو الذي تمكن من جلب هذين الرجلين المتصارعين للجلوس سوية في صالون منزله؟ وليجلسهم على مقعد وثير واحد؟ لماذا يبدو هذا الأمر مهما جدا لنعرفه؟ الى الجحيم؟ لماذا وماذا؟ هذا الغريب فكر عقله بحل لمشكلة المياه في العالم؟ أو صمم مُنتجا ثوريا في علم الـهاي تيك؟ طعاما يلبي احتياجات جميع فقراء العالم؟ سماء وأرض، راديو وتلفزيون، وسؤال واحد لا نذهب لفراشنا كي ننام قبل أن نعرف اجابته: من أنت، يا كبير الوسطاء، أكبير من يصنع التسويات والتجسير على المواقف، الذي تمكنت من إجلاس هذين الرجلين المختلفين الى جانب بعضهما وتناولا القهوة (وربما الشاي) معا؟ لن نهدأ، ولن نستكين حتى نتمكن من حل هذا اللغز. فماذا تقولون: ذرة؟ قسام؟ فقر؟.

مع الوجبة زادت الشهية

من اجل جوهر الموضوع، فان الناخب الاسرائيلي، الذي يُقال عنه بأنه ذكي وحكيم، قد عاقب الحزبين الكبيرين، ومنح كلا منهما عددا أقل من المقاعد التي كان يتطلع اليها، فهكذا تمنى واحد منهما، لا حزب كديما ولا حزب العمل، لا أحد منهما يستطيع تجاهل الثاني. والآن، فقد أصبح الوضع كما كان يُقال في التدريب في الجيش الاسرائيلي: اذا لم تكونوا مُعلقين أحدكم بالآخر، فانكم ستُشنقون واحدا بعد الآخر. في هذا الوضع السائد حاليا، لم يكن أمام حزبي كديما والعمل إلا أن يشكلا معا حكومة جديدة. ومنذ أن باتت الاوضاع مناسبة لذلك سيتوجب على هذين السيدين، اولمرت وبيرتس، بالاستهداء بآراء ونصائح من سبقوهما في تشكيل حكومات سابقة، أن يتعلما بأن كل يوم يمر دون الاسراع في تشكيل هذه الحكومة فان الثمن الذي سيطلبه الشركاء الآخرون سيكون أكبر وأغلى لكي ينضموا اليها. فالاشخاص والاحزاب تشعر بالعناء فور الانتهاء من صناديق الاقتراع ومن نتائجها، ولكن، كلما مرت ايام على ذلك، والمفاوضات تتأزم، هكذا سيطلبون أكثر. من المهم والجيد أن يسرع الشريكان المركزيان بتركيبهما، أن يضعا الخطوط الأساسية وأن يخرجا الى الطريق. ولمن ينضم يمكن أن نقترح «وضع حد للفقر». هكذا تصرف بيغن مع داش الذي تركه خلفه، وصنع معه معروفا عندما قرر ضمه الى الائتلاف ليُقوي حكومته.

الكارثة الأكبر هي في «توزيع الحقائب». وهنا لا بد لاولمرت وبيرتس أن يتصرفا بسرعة وحزم، وأن يتصرفا فورا، لأن كل ساعة تمر تزداد فيها الضغوط، وتتشكل جماعات الضغط و«الأصحاب» و«المحفزات». وهنا لا يوجد خيار: فالعنيفون هم من كل الاحزاب. حول طاولة الحكومة يوجد عدد محدد من المقاعد (منذ عاد تسفي، الجميع يتذكر كيف سخر منه اارييل شارون)، اذا استسلم اولمرت للضغوط التي تُمارس عليه، وتنازل ليُغرق هذه الطاولة بالمقاعد الكثيرة، فان هذا سيكون خطأه الكبير الاول. فالقانون الذي اتُخذ ذات يوم، ليس قبل سنوات كثيرة، بأنه يجب أن يكون.. فقط يكون 18 مقعدا وزاريا. ويمكن بالطبع الاكتفاء بمثل هذا العدد، ولا أحد يُقر أو يوافق بأن عددا كهذا من نواب الكنيست يجب أن يكون، ولو لاول مرة، وزيرا في الحكومة في ولايتها الاولى.

مرحى لذوي البزات الزرقاء

الشرطة الاسرائيلية لا تحظى، كما يُقال، بشعبية وتصفيق، فالشعب الاسرائيلي يُلصق بذوي البزات الزرقاء كل الاتهامات، سواء الصحيحة منها أو غير الصحيحة. لذلك، فهذا هو الوقت المناسب لتُقال كلمة طيبة، ولكي يربت أحدهم على كتف الشرطة، وفي ظروف محزنة، ولا سيما بعد أن تمكنت الشرطة من الكشف عن ملابسات جريمة قتل الاسرائيلية عنبال عمرام. صحيح أنهم لم يقوموا إلا بواجبهم، وصحيح أنهم تصرفوا بوحشية أمام عائلتها ليلة الجريمة، ولكن بجهود جيدة وبتفكير مهني جيد تمكنوا من حل لغزها. خسارة أن ذلك كان متأخرا.

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت احرونوت) 2006/4/6

على الحكومة الجديدة الاستفادة من تنفيذ خطة الانطواء والرجوع لحدود 1967 بطلب تعويضات ملائمة ترفع علاقاتها بأمريكا

■ عندما يزور رئيس الحكومة واشنطن في القريب، سيستطيع أن يتحقق منذ أول شيء يلقاه من مبلغ قلق اصدقاء اسرائيل هناك حيال المجانيق التي ترميهم. آخر الأمر كان بحث استاذي الجامعة مرشهايمر وووولت، في اطار جامعة هارفارد. الزعم الرئيس للاستاذين هو أن مستوى التنسيق الرفيع بين الولايات المتحدة واسرائيل لا يخدم مصالح الولايات المتحدة، وأنه ينبع في الواقع من تدبير «جماعة الضغط الاسرائيلية» هناك. يُعلق الاثنان مستوى العلاقات الرفيعة بالكتّاب وبخيوط التأثير داخل الولايات المتحدة. لقد وقف كثيرون عند التحريف المعادي، والضحالة الفكرية والسيناريوهات التحليلية لهذا البحث؛ لكن زعم المؤلفين داحض من أساسه أكثر من كونه مرفوضا بسبب طابعه المعادي للسامية.

يُلم مرشهايمر ووولت بتحليلهما بعمل أشكول، وغولدا، ورابين، ونتنياهو وشارون في تقديم العلاقات بين الدولتين. الحقيقة هي أن نسيج العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة اعتمد على ركيزة مصالح وقيم مشتركة وبنته ـ كما يحدث بين الدول ـ حكوماتها. مهندسو العلاقات، كما يحدث مع كل دولة في اتصالاتها بالولايات المتحدة، هم الموجهون أنفسهم: رؤساء الولايات المتحدة من جهة ورؤساء حكومات اسرائيل من جهة اخرى.

وكما أن نسيج العلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة نُسج بين موجهين مثل روزفلت وتشرتشل؛ وكنيدي وماكملان؛ وتاتشر وريغان وبوش الأب؛ وبلير، وكلينتون وبوش الابن ـ فان الحال كذلك بين اسرائيل والولايات المتحدة: لقد حرص رؤساء حكومات اسرائيل على اختلافهم على الإمساك «بالحقيبة الامريكية» بأيديهم، وهم الذين قدموا منذ الستينيات علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة من درجة الى درجة حتى درجتها الحالية.

الأداة الواضحة التي استُعملت لتنمية العلاقات كانت القدرة على الدفع بها الى الأمام: فمنذ 1967 كانت اسرائيل تستطيع، بمناورة واعية لقدرتها إحداث تنازلات اقليمية في المناطق التي حُصل عليها في 1967، والدفع بالتسويات الى الأمام لاحراز بدائل سياسية، وأمنية، وعسكرية واقتصادية، تراكمت وتمأسست لتصبح جملة مبنى العلاقات الحالية بالولايات المتحدة.

مثلا، لقاء الاتفاق المرحلي في 1975 حصل رابين على تعزيز كبير للجيش الاسرائيلي، وكجزء من اتفاق السلام مع مصر بلغ بيغن الى مستويات المساعدة الاقتصادية والأمنية العالية التي تمت بعد ذلك. وفي أعقاب اتفاق واي حصل نتنياهو على تفاهمات استراتيجية جوهرية مع الولايات المتحدة، ما تزال سارية الفعل، وطمح باراك، على نحو مشابه لأسلافه، أن يُحصل في اطار تسوية سياسية مستقبلية (مع سورية) على تطوير آخر لعلاقات اسرائيل بالولايات المتحدة، حتى تصبح حلفا دفاعيا مماسسا الى جانبه رزمة من التعويضات. وفي النهاية استخرج شارون لقاء الانفصال عن غزة تعويضات اعلامية سياسية من الولايات المتحدة.

والآن مع تنسيق اسرائيل مع الولايات المتحدة الاجراءات السياسية القادمة، وفي ضمنها اخلاء ممكن للمناطق، التحدي القائم عند مدخل اسرائيل هو تطوير العلاقات أكثر وفي ضمنها العلاقات الاستراتيجية. لان الولايات المتحدة أيدت دائما أن تكون لاسرائيل حدود آمنة، قابلة للدفاع عنها ومعترف بها، لكنها أقامتها على خطوط 1967 مع تعديلات طفيفة تلزم الآن من صيغ كلينتون وبوش ايضا. اذا ما انطوت اسرائيل بالتدريج نحو هذه الخطوط، فان التفاهم مع الولايات المتحدة يحسن أن يُعبر عنه لا بتأييدها فقط بل بتعويضات جوهرية ايضا.

هذا الهدف غير سهل، مع العلم ايضا بأنه يوجد في الولايات المتحدة، كما وصفنا آنفا، من يسعون في اتجاه معاكس ـ أي الى جعل مكانة اسرائيل قزمة وإبعاد واشنطن عنها. جدول العمل ايضا بين الدولتين مُعقد وفي مركزه المواجهة المشتركة للتهديد الايراني. لكن الفترة الزمنية القريبة، التي يتولى فيها في واشنطن رئيس صديق مثل جورج بوش، والبنية التحتية القائمة لنظام العلاقات والتأييد الواسع في الرأي العام (اليهودي والمسيحي)، كل تلك تمنح اسرائيل أساسا للدفع قُدما يُثمر الارتفاع رتبة في تأسيس الصلات ومضموناتها، بل قد يكون ذلك الى أعلى رتبة حقا. هذا هو التحدي الذي يحسن الطموح اليه برغم التيارات المعارضة.

اليروفيسور عوزي أراد
رئيس معهد السياسة والاستراتيجية في المركز متعدد المجالات في هرتسليا
(يديعوت احرونوت) 2006/4/6

يحسن تعيين بيرتس وزيرا للدفاع لانه قائد لا يعاني من جمود فكري ولا يوجد لديه تصور أمني سابق

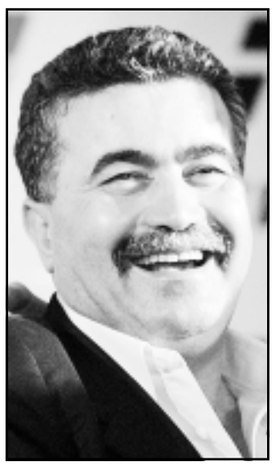

■ إن امكانية تعيين رئيس حزب العمل، عمير بيرتس، لمنصب وزير الدفاع في حكومة اهود اولمرت، يطرح للنقاش سؤالا مهما: فهل يستحق انسان بغير خلفية أمنية، ومواطن ليس لواءا متقاعدا، أن يتحمل مسؤولية المنصب الأهم، الذي يهدف الى الحفاظ على أمن الدولة واستقلالها وصوغ سياستها الأمنية التي تلائم اوضاعا متغيرة؟.

يتحدد السؤال مع وجود دولتنا في فترة عاصفة، بغير يقين وهي تتأرجح في أرجوحة فكرية مقسّمة مع ارهاب عند الباب، وخسائر في الجسد والنفس، وندوب آلاف، طُردوا منذ قريب من بيوتهم، من جهة، ومن جهة اخرى، حقيقة كون رئيس الحكومة المنتظر مواطنا بغير تأهيل أمني، لن يكون في قدرته واستطاعته أن يمنح دعما مهنيا ـ أمنيا لعدم خبرته وثقافته في المجال الأمني. في الماضي خدم في هذا المنصب الأمني الرفيع مواطنون قاموا بعملهم على نحو مناسب ومهني، مثل بن غوريون، وليفي اشكول، وبنحاس لافون، وشمعون بيريس، وموشيه آرنس. في فترة ولايتهم أديرت الدولة من وجهة النظر الأمنية، بالضبط كما أُديرت عندما عمل قادة عسكريون في الماضي في المنصب.

يدلنا التحليل العام للوضع الممكن على مزايا كثيرة ستكون لوجود انسان بغير التزام، وبغير جمود فكري سابق، وبغير تصور أمني مصوغ سلفا، وبغير سجود لطرق عمل معروفة ومقبولة، وبغير معرفة لرفاق السلاح (الذين يوجد بينهم التزام صداقة من اجل التقديم)، وبغير تفكير أولي في أن موازنة الأمن هي واجب لا يجب الانتقاص منه، ومن جهة اخرى، مع تعددية فكرية مع اعطاء رئيس هيئة الاركان امكانية أن يعمل قائدا للجيش، من غير أن يكون رئيس هيئة اركان ـ أعلى بفضل مناصبه السابقة، من خلال إبطال شخصيات ضباط يقرأون خريطة ميوله واتجاهات تفكيره ويخضعون لطاعته بعمى.

ان نظاما يُبنى من مواطن يقوم فوق أناس الخبرة الأمنية يمكن أن يوجِد التوازنات المطلوبة من اجل أن يُخصب نفسه على النحو الأفضل والأجدى. يمكن أن تكون النقاشات أكثر عمقا، والقرارات أكثر اتزانا، وطرق العمل إبداعية، والسياسة مصحوبة بأسئلة لاذعة، وقلب كل حجر منذ البداية، وأن يصبح المفهوم ضمنا شكا يقتضي فحصا أكبر، وتجربة واخطاء وتقديرا كبيرا.

هناك نقائص ايضا لهذه الامكانية، لكن ليس فيها ما ينفي الامكانية. حتى اذا كان التصرف بطيئا وأكثر بلادة، والتعليلات ذات تفصيل أكبر، فان عدم الخبرة سيقتضي دراسة أعظم وعدم المهنية سيتطلب تأييد الخاضعين. إن سؤال هل يستحق انسان المنصب لا ينبع من تأهيله المهني وخبرته القتالية، بل بادئ ذي بدء، من شخصيته، وقدراته العامة، وانفتاحه، ومن قدرته على التعلم ممن يجب عليهم أن يبسطوا أمامه، بعمق، وجدية، ومسؤولية ومهنية، مختلف طرق العمل والامكانات، لكي يستطيع اتخاذ القرارات الأفضل التي تعتمد على المعلومات وعلى الاستخبارات المفصلة أمامه.

اذا كان القائد يستطيع الاعتراف بنقاط ضعفه هذه ويدرك سلفا أن عليه الاعتماد على التوصيات والآراء للخبراء، الخاضعين له، فانه ملائم. لكنه اذا لم يكن كذلك، فلا يجوز له أن يقامر بأمن الدولة.

ستقول الايام هل عمير بيرتس وزيرا للأمن منفتح وناضج بما يكفي لاتخاذ قرارات أمنية ولادارة سياسة أمنية، وهو منذ البداية ليس الأول بين متساوين، من ناحية مهنية، بل هو سياسي يصوغ سياسة وزعامة لخبراء أمنيين خاضعين له، ذوي امتيازات مهنية كبيرة جدا.

اهود ياتوم
كان مسؤولا رفيعا في «الشاباك» وعمل عضو كنيست من قبل الليكود
(معاريف) 2006/4/6

شارون كان يعتمد على الرغبة في التخلص من العرب لتنفيذ خطة الكانتونات القديمة أما خليفته فيعتمد على خطته تلك لمواصلة السيطرة على العرب والتهرب من التفاوض معهم

■ ماذا كان اارييل شارون سيقول عن الانقلاب السياسي الذي بادر اليه ولم يحظ بمشاهدة نتائجه، لو نهض من غيبوبته؟ هذه ليست مسألة هامشية ذلك لادراكنا أن جدول الاعمال الذي يطرحه ورثته يرتكز على خطته. نجاحاتهم واخفاقاتهم ستُقاس وفقا للمحك الذي حدده بنفسه سابقا. خطة شارون من اجل «إزالة التهديد الديمغرافي» حظيت عشية دخوله الى المستشفى بشعبية كبيرة وغير مسبوقة مرتكزة على تطلع اغلبية الجمهور الاسرائيلي «لاختفاء الفلسطينيين عن أعينهم»، ولو كلفهم ذلك التنازل عن «أجزاء من الوطن».

اخلاء قطاع غزة حظي بدعم ما يُسمى «الوسط ـ اليسار»، هذا الأمر شجع شارون على المبادرة الى خطوة سياسية حطمت الهيكلية الحزبية التقليدية والتقسيم الايديولوجي بين متشددين وحمائم، واقامة حزب شعبوي على أنقاضه. هذا الحزب كان ذا خطوط وملامح مبهمة تتيح المجال لتعايش تيارات سياسية مختلفة بل ومتناقضة. هذا الحزب ـ الذي علّقت عليه الآمال، وأن يكون عدد اعضاء الكنيست الذين سيحصل عليهم كافيا للسيطرة على الدولة من دون شركاء تقريبا ـ يهدف الى تغيير النظام القائم وتحويله الى نظام رئيس يطبق «الخطة الكبرى» الثانية لشارون، وهي «خطة الكانتونات».

هذه الخطة التي كان قد بادر اليها بعد فشل «خطته الكبرى» الاولى في عام 1982، هدفت الى مواجهة التهديد الديمغرافي من خلال «فك الارتباط» عن التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة وغزة، وتجميعهم في جيوب مساحتها 3 آلاف كليومتر مربع (50,1 في المئة من مساحة المناطق المحتلة)، والسيطرة عليهم من الخارج. كان من المفترض أن تنفذ هذه الخطة بصورة أحادية الجانب «لعدم وجود شريك للتفاوض»، كما يزعمون، أما على ارض الواقع فالسبب يعود الى عدم وجود احتمالية للحصول على موافقة فلسطينية على مثل هذه الخطة، ولا من أجل الشروع في مفاوضات حولها.

لو كان شارون قد أفاق من الغيبوبة التي يغرق فيها لشعر بخيبة الأمل بالتأكيد من فشل خليفته في تحقيق الهدف التكتيكي الاول: الحصول على القوة السياسية الحاسمة التي تتيح لكديما أن يسيطر على الدولة من دون منازع. ولكنه كان في نفس الوقت لينظر الى النتيجة الحاصلة على أنها بركة مقنعة، ذلك لانه اذا صح القول ان كديما بحاجة الى شريك رئيس، إلا أن هذا الشريك برئاسة عمير بيرتس الذي يعتبر رمزا يساريا، سيكون تغطية جيدة لطمس الفوارق بين اليسار واليمين، ويعزز الدعم لخطة الكانتونات.

خسارة جدا أن شارون لا يستطيع أن يرى كيف يجلس بيرتس المؤيد لمبادرة جنيف، على كرسي الأمن ويشرف بنفسه على بناء الجدار الفاصل ونظام الحواجز وتجويع قطاع غزة و«الاغتيالات المركزة». شارون كان سيسخر بالتأكيد عندما يسمع الادعاء بأن بيرتس سينجح في السيطرة على الجهات العسكرية العليا، وعلى قادة المستوطنين. اذا لم يكن هو نفسه وسلفه ايضا، اهود براك، قد نجحا في السيطرة على «المبادرات الموقعية المحلية» للجيش والمستوطنين ـ فكيف سينجح بيرتس، عديم الخبرة، بذلك؟ ووزراء حزب العمل الذين نجحوا بدرجة كبيرة في احباط اقامة البؤر الاستيطانية، فهل سينجحون والحالة هذه في السيطرة على تفشي البناء في الكتل الاستيطانية «النخبوية»؟ شارون كان سيستمتع بالتأكيد عندما يسمع عن كيفية تحول «المفاوضات مع الفلسطينيين» الى شعار لليمين الذي يعتبرها وسيلة لالغاء وتأجيل كل خطة «انطواء» أحادية الجانب. وكان سيغمز لاهود اولمرت وبيرتس بعينيه لانهما يستخدمان ورقة التين هذه ـ لفترة محددة طبعا – من اجل ضم افيغدور ليبرمان العنصري الى تحالفهما.

أي حظ.. كان شارون سيقول لنفسه، بأن حماس انتصرت وأقامت الحكومة وما زالت تُصرح بمعارضتها للاعتراف باسرائيل والوفاء بالتزامات السلطة. حتى هو نفسه لم يكن ليجد مخرجا أفضل للسياسة أحادية الجانب من سيطرة حماس على السلطة. الطريق مُشرع الآن لتشكيل ائتلاف راسخ يقضي سنواته الاولى في الكفاح العنيد ضد إضفاء الشرعية على حماس ـ واستغلال هذا الكفاح لمواصلة اعمال القمع ضد الشعب الفلسطيني في محاولة لتحطيم ارادته وفرض خطة الكانتونات.

استمرار البناء في الكتل الاستيطانية التي يوجد اجماع حولها، والتركيز على القضايا الداخلية والاجتماعية سيضمن الحفاظ على «الوضع الراهن» وتأجيل خطة «الانطواء» من عام لآخر. هذه الخطة في نهاية المطاف تلزم «بحوار بين فئات الشعب» والتنسيق مع الجهات الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومثل هذه الحوارات تستوجب وقتا طويلا. شارون لو نهض من غيبوبته كان سيغضب من التلميح الآخذ في البروز بأن خطة «الانطواء» ليست إلا شعارا لن يُطبق. خطة الكانتونات بالنسبة له هي خطة حيوية وضرورية لمكافحة التهديد الديمغرافي، وليست مجرد تغطية لمواصلة السيطرة من خلال الارتكاز على التطلع «للخلاص من العرب». بقي السؤال: ماذا كان شارون سيفعل لو أفاق من غيبوبته، ومَن الأفضل: هو أم خليفته؟.

ميرون بنفنستي
باحث يساري ومستشار سابق لكوليك
(هآرتس) 2006/4/6

تفسير فاسد استمر من وهم «المسيرة السلمية»

الشرطة تجعل سبب كل قتل أو سرقة جنائيا لا قوميا

■ ليس من الواضح هل خلفية قتل عنبال عمرام جنائية أو قومية، كما أبلغت الشرطة بعد أن أفضى «الشاباك» والشرطة الى اعتقال القاتل، الذي وُصف أنه «سارق سيارات من قلقيلية». في مقابلة في «صوت اسرائيل» بيّن ضابط شرطة أن السارق أراد أن يسرق سيارة عنبال، وأن مقاومتها فقط هي التي أفضت الى أن طعنها. أي أن عنبال المسكينة مذنبة بموتها. خرجت النصيحة الشرطية المدروسة من فورها وهو أنه يحسن عدم المقاومة عندما نواجه سارقي السيارات. هذا اعتراف بافلاس سلطة القانون: فغدا سينصحون ايضا بالخضوع للمغتصب لمنع القتل.

ان زعم أنه «ليس واضحا اذا كانت الخلفية للقتل جنائية أو قومية» هو زعم عمره 12 سنة، منذ أن اعتقدت السلطات أنها دخلت «مسيرة سلام» مع الفلسطينيين. عندما استمرت اعمال قتل الفلسطينيين لليهود، وبخاصة عندما صحب ذلك سرقة الممتلكات، فضلوا أن يُفسروها كجرائم «على خلفية جنائية». أرادت السلطات في القدس أن تبرهن على أن «المسيرة السلمية» أفضت الى وقف الارهاب الفلسطيني.

ابتدأ الفلسطينيون آنذاك، في التسعينيات، الانتفاضة الاقتصادية لسرقة سيارات ومعدات زراعية، وكل ما يمكن حله عند اليهود وبيعه في مذابحهم في الضفة الغربية. الفلسطينيون الذين عملوا في ذلك أحدثوا أضرارا تُقدر بمليارات الشيكلات للجهاز الاقتصادي الاسرائيلي، وهكذا ابتدأت الانتفاضة الاقتصادية التي صحبتها اعمال قتل.

لم تفعل السلطة الفلسطينية شيئا تقريبا لوقف هذا الارهاب الفلسطيني الاقتصادي، الذي انتشر في جميع أرجاء اسرائيل نحو اليهود وممتلكاتهم، واذا ضاق اليهودي السارق فلا توجد مشكلة في قتله. إن البرهان على أن السرقة والقتل يمضيان معا قُدم مرة اخرى في حالة عنبال عمرام الفظيعة. فذلك «السارق للسيارات من قلقيلية»، أو من جنين أو من نابلس، لن يتجرأ على السرقة و/ أو القتل في الضفة الغربية، ولا في قرية أو مدينة ايضا لمواطنين عرب اسرائيليين. إن المجرم الفلسطيني، بحسب احصاءات الشرطة، سيمضي في 99 في المئة من الحالات الى السرقة من اليهود. هل سيتجرأ القاتل الفلسطيني على القيام بذلك في قلقيلية أو في أم الفحم؟ لا بالتأكيد. لهذا فالخلفية قومية.

وبعد كل ذلك، سيوجد عدد كاف من اليهود سينصحون قائلين: تخلوا للفلسطيني عن سياراتكم من اجل حياتكم. وبعد ذلك، بحسب نفس المنطق المشوه، وافقي على أن تُغتصبي لتعيشي.

هذه علامة على انهيار سلطة القانون وعدم فهم العدو الفلسطيني. يمكن أن يستمر الارهاب الاقتصادي ـ القاتل الفلسطيني في احتفاله والغبي الموجود في السلطات الاسرائيلية ما يزال يفكر بصوت مسموع هل أُنفذ القتل «على خلفية جنائية أو قومية».

العلامة الوحيدة التي تدل على أن أفراد الميدان، في «الشاباك» وبين مستعربي حرس الحدود، ما يزالون يفهمون أن هذه محاربة ارهاب، هي أنهم خرجوا في عملية معقدة في قلقيلية لاعتقال القاتل. هكذا يعملون، كما تعلمنا في السنين الخمس الأخيرة للحرب، في مقاومة المخربين.

أوري دان
كاتب يميني
(معاريف) 2006/4/6

شارون حطم الأطر السياسية لانه وضع نفسه فوق السياسة وعلى اولمرت الآن أن يقوم باستعادة ثقة الجمهور بالنظام السياسي

■ المسؤول الأساسي عن نتائج الانتخابات التي لم يصوت فيها اارييل شارون، أحدث «فرقعته» وقام بالخطوة الاولى على طريق «الانطواء» من المناطق من قبل أن يمرض ويسقط طريح الفراش. إلا أنه لم يكتف بانعاش خطة الاحزاب وتطبيق السياسة أحادية الجانب تجاه الفلسطينيين. شارون هو الذي فرض ايضا النهج السلبي الساخر من السياسة والسياسيين. هذه هي تركته.

خلال سنوات حكمه كرئيس للوزراء، وخصوصا خلال السنة والنصف اللتين كافح خلالهما «المترددين» حول قضية الانسحاب من غزة، عبر شارون عن ضيقه المتزايد من المحاكمات الحزبية. أقواله الفظة ضد رفاقه في الحزب كانت محصورة في الغرف المغلقة التي تجتمع فيها «هيئة المزرعة»، إلا أن الرسالة كانت واضحة: السياسيون هم طفيليات انتهازية لا فقرية أو مجرد مثيرات ايديولوجية شكلية تعرقل سعيه لقيادة الدولة. هو كان «رسميا» وهم كانوا «سياسيين».

لم يخرج أحد في وضع جيد من الخطوات التي أقدم عليها شارون. لا وزراء اليمين الذين ناكفوه وأقيلوا، ولا خصومه في الليكود الذين أظهروا وكأنهم أطراف متآمرة معرقلة، ولا حتى شركاءه على الدرب الذين بدوا مثل الدمى البائسة التي يتلاعب بها بيديه الحاذقتين. هذا ما حدث لتومي لبيد الذي أُهين وركل الى خارج الائتلاف، وشمعون بيريس الذي حصل على حقيبة هامشية (تنمية النقب والجليل) وهرب من حزبه الى حزب «اريك» الجديد بعد هزيمته في حزبه.

وسائل الاعلام صفقت لهذه «الصرعات» ولمغامرات أوليفر شارون في بلاد الأقزام السياسيين. الاعلام تبنى نهجه القائل أن كل ايديولوجيا هي إزعاج لا داعي له، وأن «كل السياسيين نفس الشيء» وأن لكل واحد منهم ثمنه. الجمهور ايضا صدق شارون، والنتيجة برزت للعيان في يوم الانتخابات من خلال نسبة المشاركة المتدنية، ومن خلال التصويت الاحتجاجي للمتقاعدين وتشرذم الكنيست لاحزاب متوسطة الحجم. القضايا التي طُرحت على المحك في هذه المرة ـ اخلاء المستوطنين من الضفة وتغيير سلم الأولويات الاجتماعي وتبديل القيادة ـ كانت حاسمة بالنسبة لمستقبل الدولة. ولكن المواطنين فضلوا التوجه الى البحر مُعللين ذلك بمقتهم «للسياسيين».

كديما كان بمثابة تأسيس لخطوة «العالم من دون سياسيين» التي بادر اليها شارون من دون مركز حزب ومن دون متفرغين يزعجون اعضاء الكنيست في المقصف. مجرد قائمة من الساعين للوصول الى الحكم ورسائل «مهنية» الطابع واللهجة. الجمهور كان مستعدا لشراء هذه البضاعة من شارون، ولكن عندما اختفى عن الساحة وجد الجمهور نفسه مع اولمرت ورامون وبيريس وهنغبي ـ نفس السياسيين الذين يطلون علينا عبر الاذاعة كل صباح. إبراز النجوم الجدد تسيبي لفني وآفي ديختر، لم يُخبئ الهيكل العظمي القديم. النتيجة كانت أن الشبان عاقبوا كديما ولم يمنحوه قدرا كافيا من المقاعد للوصول الى الحكم الراسخ المنشود. رافي ايتان ورفاقه المتقاعدون الذين لم يظهروا على وسائل الاعلام أبدا كانوا بالنسبة للشبان أكثر جاذبية.

شارون اعتبر نفسه محللا مخولا للمصلحة الوطنية، واعتبر الجهاز السياسي قيدا مُعرقلا. عندما كان في ذروة قوته بعد فك الارتباط الناجح قام بتفكيك الجهاز السياسي وتركه حطاما. المهمة الحيوية لورثته ستكون اعادة بناء ثقة الجمهور بالسياسة حتى يحول دون تعميق نهج اللامبالاة والنفور اللذين سيضعفان الديمقراطية الاسرائيلية. إبعاد اعضاء الكنيست ذوي الاشكالية من الاحزاب كان خطوة هامة في هذا الاتجاه. ولكن ذلك ليس كافيا بعد. المفاوضات الائتلافية الجارية تُظهر أن الاحزاب لم تستوعب فشلها في الانتخابات. قيادة اولمرت ستُقاس وفقا لنجاحه في تكريس ثقافة سياسية جديدة أكثر من قياسها وفقا لاخلاء المستوطنين.

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/4/6